

# تقدير

## نفوذ الصين

فيفيك أرورا وأثاناسيوس فامفاكيديس

Vivek Arora and Athanasios Vamvakidis

### سرعة اندماج الصين ونموها يُحدثان أثرا متزايدا على باقي العالم

**نمو غير مسبوق**  
هناك أدلة موثقة على تداعيات سياسية الانفتاح في الصين. ومع ذلك، فإن الحقائق تثير الدهشة. فمن بدايات ضعيفة نسبيا من ثلاثة عقود خلت، أصبح اقتصاد الصين حاليا ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة فقط. ونما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ١٠٪ سنويا، مما يعني أنه زاد بواقع الضعف كل سبع أو ثمان سنوات. ولم يسبق لأي اقتصاد رئيسي أن حقق هذه الزيادة البالغة ١٦ ضعفا في الدخل القومي خلال جيل واحد. ونظرا لأن هذه التحسينات تشمل خمس سكان العالم فإنها تبرز ما لهذه الإنجازات من بُعد بشري شاسع. فقد تم انتشال مئات الملايين من الناس من هدة الفقر، وتحسنت الأحوال المعيشية لأعداد أكبر كثيرا في فترة زمنية أقصر مما حدث في أي وقت سابق.

### روابط عالمية أشد إحكاما

أدى انفتاح الصين إلى تزايد روابطها مع باقي العالم، وهو ما يعكس في حصتها المتصاعدة من التجارة العالمية والأسواق الدولية لسلع مختارة والتدفقات الرأسمالية. كذلك

اقتصاد الصين بصورة لافتة للنظر وعلى نحو سريع منذ عام ١٩٧٨، عندما أطلقت إستراتيجية «الإصلاح والانفتاح». وهي حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مُصدّر فيه، ومستثمر تزداد أهميته. ولدعم النمو بقيادة الصادرات، تستورد الصين كميات ضخمة من المواد الخام والمنتجات شبه التامة من كافة أنحاء العالم.

لكن لا يوجد سوى قدر ضئيل من التحليل التجريبي بشأن مدى تأثير نمو الصين على البلدان الأخرى - سواء البلدان الآسيوية القريبة، أو البلدان المنتجة للسلع الأولية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أو كبار مستهلكي المنتجات الصينية.

وللمساعدة في علاج هذا النقص، حددنا مقدار انعكاسات نمو الصين على باقي العالم وخلصنا إلى أن توسع الصين كان له تأثير إيجابي على النمو العالمي الذي زاد على مر الزمن في حجمه ومداه على حد سواء. فمنذ بضعة عقود، لم يكن توسع الصين يؤثر سوى في نمو البلدان المجاورة لها، لكنه يؤثر حاليا على النمو في العالم قاطبة. وتؤكد هذه الاستنتاجات حدسا راود الاقتصاديين سنينا طويلة، أو على الأقل توفر أساسا كميا له.

الصورة أعلاه: بائع في محل منسوجات في بكين، الصين.

لكن حصتها في التجارة الإفريقية تكاد تكون بنفس القدر، كما أن حصتها في التجارة مع الشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي وأوروبا زادت عدة أضعاف في العقود الأخيرة.

ويتجاوز اندماج الصين المتنامي مع باقي العالم حدود التجارة. فالتطورات التي تشهدها الصين تؤثر على ما يبدو تأثيرا متزايدا على المشاعر السائدة في دوائر الأعمال وبين المستهلكين في البلدان الأخرى. ولا تزال التدفقات الرأسمالية من الصين وإليها مستمرة في النمو باطراد. فقد ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الصين، على سبيل المثال، بنسبة ٧٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٪ فقط في عام ١٩٨٠. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين فهي ظاهرة أحدث عهدا، حيث زادت حصتها في إجمالي التدفقات العالمية الخارجة لتصل إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت لا تشكل نسبة تذكر حتى وقت قريب في عام ٢٠٠٤.

### الأثار على البلدان الأخرى

تؤثر تدفقات التجارة ورأس المال بين الصين وباقي العالم على نمو البلدان الأخرى من خلال قنوات عدة. فواردات الصين من السلع الأولية ومدخلات الإنتاج، وبشكل متزايد المنتجات النهائية، تزيد من صادرات البلدان الشريكة وإجمالي الناتج المحلي فيها بصورة مباشرة. وفي المقابل، تؤثر صادرات الصين تأثيرا سلبيا مباشرا على صافي صادرات البلدان الشريكة. بيد أنه يمكن للتأثيرات المباشرة على الرفاهية وإجمالي الناتج المحلي أن تكون إيجابية لأن المنتجات منخفضة التكلفة نسبيا الواردة من الصين تزيد احتمالات الاستهلاك والإنتاج في البلدان الشريكة.

ولمساهمة الصين في تجارة التجهيز انعكاسات على بلدان آسيوية أخرى في سلسلة العرض الآسيوية، حيث أن إنتاج السلع الصينية المصنعة والتي يجري تصديرها إلى الغرب تحتاج إلى مدخلات إنتاج ضخمة من بقية بلدان آسيا. وتتيح سلسلة العرض هذه لبلدان آسيوية أخرى، خاصة البلدان الأصغر حجما، فرصا أكبر للوصول للأسواق العالمية. وقد تؤثر التدفقات الرأسمالية من الصين وإليها كذلك على العرض والطلب العالمي على رأس المال. كذلك نجد أن

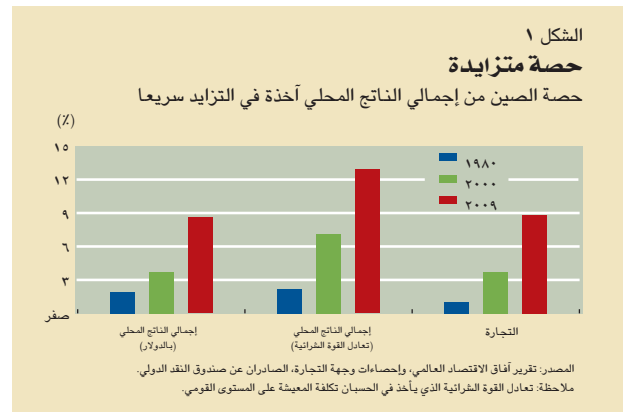
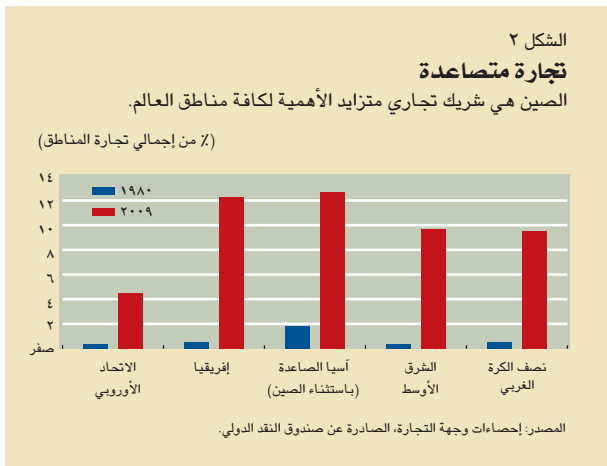
أفضت روابط الصين الأقوى مع الاقتصاد العالمي إلى تنامي استخدام عملتها في الخارج، وكذلك إلى قيام ارتباط أوثق بين المشاعر السائدة بين الأسواق في الصين وبقية آسيا، أخيرا في العالم كله. فقد زادت حصة الصين في التجارة العالمية نحو عشرة أضعاف على مدار العقود الثلاثة المنصرمة، لتصل إلى نحو ٩٪، في حين ارتفعت حصتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي من أقل من ٣٪ إلى ١٣٪ (على أساس تعادل القوة الشرائية، انظر الشكل ١).

ورغم زيادة مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة، فإنها تظل محدودة مقارنة بالولايات المتحدة. فإجمالي الناتج المحلي للصين بأسعار الصرف الجارية لا يمثل سوى ثلث مثيله في الولايات المتحدة، ولا يمثل الاستهلاك الخاص فيها سوى الخمس فقط. ومن ثم، فإن الصين لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة كمستهلك عالمي في أي وقت قريب. لكنها لا تزال شريكا تجاريا مهما لبلدان كثيرة، ويمكن أن يؤثر توسعها السريع على النمو في البلدان الأخرى بطرق شتى.

### واردات الصين من السلع الأولية ومدخلات الإنتاج، وبشكل متزايد المنتجات النهائية، تزيد من صادرات البلدان الشريكة وإجمالي الناتج المحلي فيها بصورة مباشرة.

وزيادة حصة الصين من التجارة العالمية تلفت النظر بشدة في أسواق منتجات بعينها. فالصين تمثل حاليا نحو عُشر الطلب العالمي على السلع الأولية وأكثر من عُشر الصادرات العالمية من السلع المصنعة متوسطة وعالية التكنولوجيا. وقد أصبحت الصين مصدرا رئيسيا للإلكترونيات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات وهي أكبر مورد للولايات المتحدة من المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية، مثل أجهزة تشغيل أقراص الفيديو والحاسبات الآلية على هيئة مفكرة، والهواتف المحمولة.

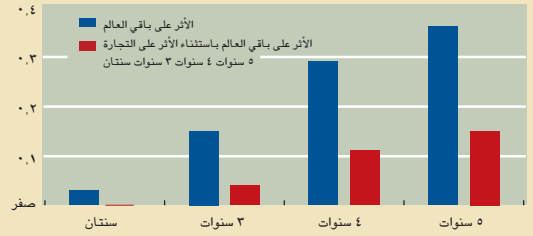
ويرتكز تزايد حصة الصين في التجارة العالمية على مدار العقود الثلاثة المنصرمة على زيادة حصتها في التجارة الخارجية لكل منطقة رئيسية (انظر الشكل ٢). ولا غرابة في أن حصة الصين هي الأكبر في تجارة اقتصادات آسيا الصاعدة الأخرى (١٣٪)، وقد طرأت زيادة كبيرة على هذه الحصة بمرور الوقت.



### الشكل ٣

#### التضخم

لا يؤثر نمو الصين إلا على التجارة في البلدان الأخرى في بادئ الأمر لكن هذا الأثر يمتد بمرور الوقت من خلال قنوات أخرى. (الأثر التراكمية لزيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في نمو الصين على النمو في البلدان الأخرى، مقبوسا بالتقاط المئوية)



المصدر: حسابات المؤلفين استنادا لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي. ملاحظة: التقديرات من الانحدار الذاتي لمتجهات السلاسل الزمنية المقطعية، مع فترتين فاصلتين، باستخدام بيانات سنوية لعدد ١٧٢ اقتصادا لتمثل باقي العالم.

التطورات في الصين تخلف على ما يبدو تداعيات على ثقة الأسواق في البلدان الأخرى. وهكذا تمضي قائمة الآثار.

#### قياس الأثر

لتحديد حجم الأثر الذي يخلفه نمو الصين على باقي العالم، أجرينا تحليلا تجريبيا باستخدام بيانات من العقود القليلة الماضية. ونظرا لتعدد القنوات التي يمكن أن تنتقل من خلالها آثار النمو في الصين على النمو في البلدان الأخرى، وصعوبة تحديد كل قناة - ناهيك عن تقديرها كميًا - فقد تركز تحليلنا على الأثر الإجمالي فحسب. ونترك للبحوث المستقبلية مهمة تقييم الأهمية النسبية لقنوات انتقال الآثار المختلفة.

وتبين النتائج التحليلية التي توصلنا إليها أن نمو الصين يسهم بدور كبير في تفسير تقلبات الإنتاج في البلدان الأخرى وأنه تزايد بصورة كبيرة في العقود الأخيرة. وتتضمن النتائج آثار ما حدث في فترة تمتد من سنة لخمس سنوات ترتبط بصورة نموذجية مع الدورات الاقتصادية وفي الأجل الطويل على حد سواء.

وفي المديين القصير والمتوسط، تبين النتائج التي توصلنا إليها أن صدمة قدرها نقطة مئوية واحدة تلحق بنمو إجمالي الناتج المحلي في الصين تعقبها استجابة متراكمة في نمو البلدان الأخرى قدرها ٠,٢ نقطة مئوية بعد ثلاث سنوات و ٠,٤ نقطة مئوية بعد خمس سنوات (انظر الشكل ٣). ما الذي يفسر هذا الأثر؟ ويبين التحليل الذي أجريناه أن الأثر كله تقريبا كان بداية من خلال قنوات التجارة. لكن أثر القنوات غير التجارية يزداد بمرور الوقت. وعلى مدار خمس سنوات كاملة، يبدو أن ٦٠٪ من تأثير نمو الصين على البلدان الأخرى قد انتقل من خلال قنوات التجارة وانتقلت نسبة ٤٠٪ الباقية من خلال قنوات أخرى. ومن أمثلة هذه القنوات الأخرى التدفقات الرأسمالية، والسياحة (وهي مهمة بصفة خاصة لبعض جيران الصين)، والسفر لأغراض الأعمال وثقة المستهلكين ودوائر الأعمال.

وعلى المدى الأطول، وضعنا تقديرات لتأثير التغيرات طويلة الأجل في نمو الصين على باقي العالم، مع المرور العابر على التقلبات قصيرة الأجل

المرتبطة بالدورات الاقتصادية المألوفة، والتركيز على التقلبات طويلة الأجل. ونظرنا في المتغيرات المعروفة بتأثيرها الكبير على نمو إجمالي الناتج المحلي، كالاستثمار والتجارة والدخل الأولي، والإعالة المرتبطة بالسنة (نسبة الأشخاص في غير سن العمل إلى الأشخاص في سن العمل) والاستهلاك الحكومي والتضخم. وقد وجدنا، مثلما فعلت دراسات سابقة، أن النمو المحلي يرتبط على نحو إيجابي بالاستثمار والتجارة ويرتبط على نحو سلبي بنصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي، والإعالة المرتبطة بالسنة والاستهلاك الحكومي والتضخم. وأجرينا عدة اختبارات لاستبعاد آثار عوامل مثل الصدمات العالمية المشتركة، التي يمكن أن تؤثر على النمو في الصين وفي باقي العالم على نحو متزامن.

وتبين النتائج أن توسع الصين يؤثر على النمو في البلدان الأخرى في الأجلين القصير والمتوسط على حد سواء. ومثلما لاحظنا، فإن حجم هذا التأثير ونطاقه زاد في العقود الأخيرة: ففي البداية لم يؤثر نمو الصين بصورة كبيرة سوى على البلدان الآسيوية المجاورة، لكن التأثير امتد مع الوقت لبلدان في شتى أنحاء العالم. وإضافة لذلك، زاد أثر نمو الصين على العالم في الآونة الأخيرة بعد أن كان ضئيلا قبل عقدين من الزمن.

وتبين النتائج التي توصلنا إليها، استنادا إلى بيانات عن العقدين الماضيين، أن تغيرا قدره نقطة مئوية واحدة في نمو الصين يستمر لمدة خمس سنوات يرتبط بتغير قدره ٠,٤ نقطة مئوية في نمو باقي العالم (وهو بالمصادفة نفس المقدار في الأجلين القصير والمتوسط). وإضافة لذلك، فإن التحليل لفترة زمنية أطول أجلا (١٩٦٣ - ٢٠٠٧) يبين أن انتقال آثار نمو الصين قد زادت بمرور الوقت. ويبدو أن البعد الجغرافي يؤثر على قوة انتقال هذه الآثار، حيث تزداد قوة الآثار كلما كان البلد أقرب إلى الصين. لكن التقديرات تشير كذلك إلى تناقص إسهام البعد الجغرافي بمرور الوقت.

#### مجرد خطوة أولى

لقد قطعنا خطوة أولى على طريق تقييم أثر نمو الصين على البلدان الأخرى، لكننا لم نحدد كميًا سوى الأثر الإجمالي. وسيطلب الأمر مزيدا من العمل في المستقبل لتوثيق مختلف قنوات انتقال الآثار وتحديد كميًا، والتي يمكن أن تتغير هي نفسها بمرور الوقت مع التغيرات في بنى الاقتصاد الصيني وتكوين تجارته وتدفقاته الرأسمالية. ■

فيفيك أرورا مدير مساعد في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي وأثاناسيوس فاماكيديس نائب رئيس قسم في إدارة الإستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل الصادرة التي أعدها المؤلفان لصندوق النقد الدولي برقم ١٦٥/١ بعنوان «النمو الاقتصادي في الصين: انتقال التداعيات على المستوى الدولي (China's Economic Growth: International Spillovers.)»